

الفلس من بيده وقسمه بين غنائه بالخصص فان اقر في حال الحجر باقرار له
ذلك بعد قضاء الدين وينفق على الفلاس من ماله وعلى زوجته والاولاد
الصغار وذوي رحمه وان لم يعرف للفلاس مال فطالب ما زوجه خذوه وهو
يقول لا مال في جسده احكام في كل دين لزمه بل لا مال حصل فيه كغيره كمن سب
وبدل القرض وفي كل دين التزمت بعقد كالمهر والكفالة ولم يحبس فيها
ذلك كقصة المفصوح وارث الجنابات الا ان يقسم البينة بان له مالا او
جسده القاني شهرين او ثلثه سال عن حاله فان لم ينكشف له مال خطه سبيل
واكر ذلك اذا قام البينة انه لا مال له ولا يجوز عليه وبين غنائه بعد خروج
من اجس ملازمونه ولا يمنعون من التصرف في السفر وياضرون فضل سب
ويقسم بينهم بالخصص قال ابو يوسف محمد بن اذ افلسه احكام بئنه وبان
غنائه الا ان يعقوب البينة انه قد حصل له مال ولا يجوز على الفلاس اذا كان
مصلح ماله والفلاس الاصل والطارى سوا ومن افلس وعرض مناع لزل
بعينه ابتغاء منه فصاحب كسب عا سوة للفرقا فيه **كما في اقرار**
اذا اقر الحجر المبالغ المثل حتى لزم اقراره وهو لا كان ما اقره او مصلح او اقرار
بين الجحول فان قال لفلان على شئ لزم ان يبين ماله قيمة والقول في قوله

مع يمينه ان ادعى المقر له اكثر من ذلك وان قال له على مال فالرجح في يمينه
اليه ويضل قوله في القليل والكثير وان قال على مال عظيم لم يصدق في
اقل من مائتي درهم وان قال درهم كثيرة لم يصدق في اقل من عشرة
درهم وان قال درهم ثلثة الا ان يبين اكثر منها وان قال كذا وكذا
درهما لم يصدق في اقل من احدى عشر درهما وان قال كذا وكذا درهما
لم يصدق في اقل من احدى عشر درهم وان قال له على او قبلي فقد
اقر بدين وان قال له عندي او معي قبلي فهو اقرار بانته في يده وان قال
له رجل لي عليك الف درهم فقال تزنيها او انتقدنا او اجلي بها او قبلي
فهو اقرار منه ومن اقر بدين مؤجل فصدقه المقر له الدين وكذا في الجاهل
لزمه الدين حالاً وبسبب خلف المقر له في الاجل ومن اقر واستثنى بمقتضى
باقراره صح الاستثناء ولزمه الباقي سواء استثنى الاقل والاكثرو
فان استثنى اجمع لزمه الافرار وبطل الاستثناء وان قال له على
مائة درهم الا دينار او قنير فخطه لزمه مائة درهم الا قيمة الدينار او القنير
وان قال له على مائة درهم فالمائة كلها درهم وان قال له على مائة ولو لم يزل
توت احدو ولم يرجح في تفسير المائة اليه ومن اقر حتى وقال ان شابه

لا يكسب حقه
فروقه يشكرها
كما في قوله تعالى
للعقوبة الا ان يرضى
فصاح مائة ولو لم يزل
حلال
لانفسه او لغيره
لانفسه او لغيره
لانفسه او لغيره
لانفسه او لغيره